# النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافيّة والسياسية الأخرى

**أ.د تومي صالح و أ.بختاش راضية**

**جامعة الجزائر** (03)

الملخص

النمو الاقتصادي ظاهرة أثارت اهتمام ودراسة المنظّرين الاقتصاديين التقليديين والجدد، وذلك من حيث محاولة تفسيرها أساسا لتحديد مصادرها، إلا أنه وحديثا، اتسع مجال الاهتمام بهذه الظاهرة ليشمل دراسة العلاقات التي تربطها بالظواهر الاقتصادية الأخرى على وجه التحديد، بالإضافة إلى الظواهر السياسية الاجتماعية والثقافية، و يكمن الهدف الرئيسي لهذا المقال في محاولة دراسة علاقة النمو الاقتصادي ببعض المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية الأخرى، وذلك نظرا للتداخلات الحاصلة بين الحقل الاقتصادي والحقل الاجتماعي، السياسي والثقافي، بغية محاولة تفسير ذلك الجزء من النمو الاقتصادي الذي لا تفسره التغيرات الكمية في مصادره، من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لأهمية الظرف الاقتصادي، السياسي والاجتماعي الراهن في إعداد السياسة الاقتصادية التي تحفّز النمو الاقتصادي.

Résumé

Par delà les différentes théories économiques anciennes et récentes, la croissance économique a toujours constitué un phénomène présent dans les différents travaux des économistes. Du fait de ses interactions avec d'autres variables politiques, économiques et sociales; est venu l'objectif de ce papier qui est d'essayer de bien étudier ces liens afin, d'une part, d'analyser la part de la croissance économique non-expliquée par la variation quantitative des facteurs de croissance, et d'autre part, compte tenu de l'importance de la conjoncture politique, économique et sociale; de les prendre en considération dans l'élaboration de la politique économique qui favorise la croissance.

¥

ممّا دأبت عليه الدراسات الاقتصادية في مجال النمو الاقتصادي كونها تسلّط الضوء على تفسيره بغية التعرف على محدّداته بالأخصّ في الأجل الطويل، وذلك خصوصا إذا ما ذكرنا التوقّعات التشاؤميّة التي حملتها المقاربات التقليديّة حول عدم إمكانية المحافظة على نمو مستمر في الأجل

الطويل، بيد أن القليل فقط من هذه الدراسات من حاول ربط ظاهرة النمو بعديد المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والسياسية على وجه الخصوص، أو أن بعضا من هذه المتغيرات حظيت بالدراسة إلا أن ذلك لم يكن من نصيب كل المتغيرات، ورغبة منا في محاولة سد النقص في هذا المجال سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تقديم دراسة على ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية لعلاقة النمو الاقتصادي بأهم المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية التي ارتأينا أنّها ذات صلة وثيقة بالمتغيرة محل الدراسة من جهة، ولكونها متغيرات لم يسلط عليها الضوء كفاية حيث الدراسة والتحليل من جهة أخرى، يحذونا في ذلك افتراض أساسي مفاده أن دراسة هذه العلاقات بإمكانه أن يحلّ عقدة النمو التي تعاني منها عديد الدول النامية، كما نأمل من خلال هذه التحاليل تفسير سبب اخفاقنا في تحقيقه بالرغم من امتلاكنا لمصادره ومحدّداته، وهو ما سيفيدنا في التعويل على السياسة الاقتصادية كأداة لتحريك وتحفيز هذا الجانب الذي بإمكانه أن يخلق النمو خصوصا في الأجل الطويل، مرتكزين في دراستنا على الإشكالية التالية:

ما هي علاقة النمو الاقتصادي ببعض المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية الأخرى؟

ولمعالجة موضوع المقال سنقوم بتقسيمه إلى محورين، حيث في المحور الأول سنهتم بالمتغيرات الاقتصادية مثل البطالة، ومسألة حقوق الملكية الفكرية، الابتكار والمنافسة، أما المحور الثاني فسيكون عن بقية المتغيرات الأخرى مثل الهجرة، الديمقراطية، اللاّمساواة، الفقر والحكم الراشد.

**I- علاقة النمو الاقتصادي ببعض المتغيرات الاقتصادية**

نظرا لوفرة الدراسات التي اهتمت بعلاقة النمو الاقتصادي بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، سنقتصر في هذا المحور على بعض المتغيرات الحديثة نوعا ما والتي لم تحظ بدراسة مكثّفة وأساسا مسألة حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالابتكارات، بالإضافة إلى متغيرة أخرى تقليدية وهي البطالة ولكن بنظرة مخالفة.

**I-1 الابتكار كمصدر للتطور التقني وعلاقته بالنمو الاقتصادي**

كلّ المقاربات التقليدية وكذا الحديثة للنمو الاقتصادي تحدثت عن الدور الإيجابي للابتكارات المولدة للتطور التقني، وهو ما أبرزه بإسهاب نموذج Solow (1956)، فالابتكار يتولد عن وجود أفكار جديدة قد تتعرّض للسرقة، وهو ما يستدعي ضرورة حمايتها قانونيا عبر حقوق الملكية الفكرية، وهو ما يحفز المبتكرين على مواصلة عملية البحث عن أفكار وتقنيات جديدة ينجم عنها منتجات وكذا طرائق إنتاج جديدة تحرّك عجلة النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن حمايتها عبر براءات الاختراع التي تمنح للمؤسسات المبتكرة تستلزم منع الآخرين من استعمالها إلا بعد أن يدفعوا ثمنها والذي يتمّ تحديده ليكون أكبر من التكلفة الحدية، وذلك حتى يتسنّى لهذه المؤسسات تعويض التكاليف الابتدائية الثابتة للبحث، أي بعبارة أخرى تحقيق الربح، فالربح الذي يحققه المبتكر يظهر إذن كشرط أساسي لمواصلة الابتكار وضمان استمرارية النمو في الأجل الطويل، غير أنّ مكافأة المبتكرين وحماية اختراعاتهم بواسطة حقوق الملكية الفكرية يمنح ميزة تنافسية لمالكي هذه البراءة دون غيرهم، وهو ما سيغير من هيكل السوق ويخرجه من المنافسة التامة والتي من مبادئها إتاحة كل المنتجات أمام كل الأعوان، والذي يتطلب أن مجموع المعارف الكامنة في الابتكارات الجديدة سوف لن تعمّم على كل الاقتصاديات، مما يوقعنا في مقايضة صعبة لأنّ تحفيز الابتكار عبر حقوق الملكية الفكرية يبعد هيكل السوق عن المنافسة التامة، لكنه يضمن استمرارية الابتكار ومن ثم النمو الاقتصادي، فنجد بذلك أن حقوق الملكية الفكرية ليست إلاّ محاولة توفيق بين متطلبات الفعالية ومتطلبات التحفيز[1]، وبما أنّ النمو الاقتصادي هو ظاهرة حديثة مثله مثل حقوق الملكية الفكرية [كما يقول في هذا الشأنDouglass North• بأن الثورة الصناعية هي أي بداية نمو اقتصادي مستمر لم تكن لتتحقق إلا منذ أن اتجهت الهيئات الرسمية إلى ضمان وتطوير حقوق الملكية[2]، فالعلاقة إذن هي علاقة رباعية لأن حقوق

الملكية الفكرية التي تتنافى والمنافسة التامة تحمي الابتكار، والابتكار يغذي النمو الاقتصادي.

**I-2 هيكل الشغل، معدل البطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**

لقد حظيت هذه المتغيرة بالكثير من الدراسات، فالنمو الاقتصادي والبطالة يشكلان ركنين من أركان المربع السحري للاقتصادي كالدور، فكلاهما يشكل هدفا للسياسة الاقتصادية، إلّا أنه إذا كانت العلاقة بينهما مفهومة في الأجل القصير، أي خلال الدورة الاقتصادية، فإنّ الأمر مختلف فيما يخصّ الأجل الطويل، فالنمو الاقتصادي يتحقق عبر وعن طريق تغيرات هيكلية تؤثر على هيكل الشغل في الاقتصاد[3]، مثل: تعويض المنتجات القديمة، تغيرات في طرق الإنتاج المتقادمة، مغادرة المواقع التقليدية للتمركز، تحويلات قطاعية لليد العاملة والمهن...الخ، هذه التحولات تؤدي إلى خصائص جديدة لليد العاملة المحلية، وذلك بفعل تحول الاقتصاد نحو سيادة القطاع الثالث فيه، حيث تنخفض نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي وتأخذ مهن التكنولوجيات الحديثة والقطاع المالي وزنا متزايدا، وهو ما عبّر عنها J.Schumpeter (1912) بعملية الهدم الخلاّقLa destruction créatrice.

منذ "كينز" أصبحنا نؤمن جميعا بأنّ أي نمو اقتصادي يمكنه عبر آثار مباشرة ومضمونة التقليص من البطالة، وعلى العكس من ذلك أي انكماش اقتصادي يؤدي إلى زيادة معدل البطالة، غير أن هذه القناعة أدت إلى الخلط بين ظاهرتين يفرض علينا الواقع ضرورة التفرقة بينهما وهما تغير مستوى التشغيل وتغير مستوى البطالة، فالنمو الاقتصادي يولّد عادة ارتفاعا في الميل للنشاط أي يرفع من البطالة، بمعنى آخر نسبة كبيرة من البطالة الإضافية تأتي من كون أن إرادة الفرد في الحصول على عمل قد تغيرت، وذلك بسبب ظهور فرص جديدة أنتجها النمو الاقتصادي وتساعده على تحسين مستوى معيشته، ويمكن الحديث عن عدة أسباب لذلك[4]:

النمو الاقتصادي يحدث إعادة هيكلة قطاعية، فهو يسمح برفع مستوى نشاطات القطاع الثالث (تجارة وخدمات)، وذلك بعد سيادة نشاطات القطاع الصناعي، وارتفاع مناصب العمل المتاحة في هذا القطاع لا يقلّص إلا نسبة ضعيفة من حجم البطالة، لأنه يعوض فقط الزيادة الطبيعية في معدلات النشاط للسكان، أو ربما لا يستطيع حتّى استيعاب هذه الزيادة كون أن طبيعة مناصب العمل التي يتيحها هذا القطاع تلائم كثيرا فئة الإناث من الفئة النشطة، والتي كانت إلى وقت قريب غائبة عن عالم الشغل، فيرتفع معدل نشاطها دون امتصاص الأعداد من الفئة النشطة غير المشتغلة التي كانت موجودة من قبل؛

النمو الاقتصادي يولّد كذلك إعادة هيكلة مكانية، فبما أن عنصر العمل من أهم عناصر العملية الإنتاجية فإنّ المؤسسات تبحث عن التمركز في المناطق التي يتواجد بها هذا العنصر، وإثر تمركزها في هذه المناطق فإن ذلك يحفّز بعض سكان هذه المناطق على العمل بالرغم من أنهم من قبل لم يكونوا مشتغلين ولم يرغبوا في ذلك، مثل النساء الماكثات في البيوت والفلاحين الذين يعيشون من العمل على أراضيهم، فالنمو الاقتصادي، إذن؛ يرفع من الميل للنشاط لدى سكان هذه المناطق، بالإضافة إلى ما أحدثته تكنولوجيات الإعلام والاتصال من تسهيلات في العمل جعلت بإمكان الفرد ممارسة عمله وهو بعيد عن مقر العمل، وبذلك لا ينخفض معدل البطالة بالرغم من النمو الاقتصادي؛

النمو الاقتصادي ينتج عنه كذلك إعادة هيكلة مهنية، فإثر حدوث نمو اقتصادي في المجتمع تظهر مناصب عمل ذات طبيعة جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل متقاعدين يتحولون إلى أعمال الحدائق، نساء ماكثات في البيوت يتحولون إلى حراسة الأطفال، طلبة لم يكملوا بعد مشوارهم الدراسي يتحولون إلى العمل بالنيابة...الخ، كلّ هذه المهن الجديدة تشترك في طابعها المؤقت وتجذب إليها يد عاملة غير نشطة دون أن تقلّص من معدّل البطالة السّائد في المجتمع بالرغم من النمو الاقتصادي.

على أساس ما تقدّم، يبرز لنا بأنّ العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ليست بالضرورة تخضع للتحليل الكينزي، فلقد رأينا بأنّ البطالة لا تتقلّص بالرغم من النمو الاقتصادي، بسبب ما يحدثه هذا الأخير على هيكل الشغل في المجتمع.

**II- علاقة النمو الاقتصادي ببعض المتغيرات الاجتماعية، السياسية والثقافية**

لقد أصبح النمو الاقتصادي يتأثر كثيرا بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وذلك نظرا للتداخلات الكثيرة الحاصلة بين الحقل الاقتصادي من جهة، والحقل السياسي، الاجتماعي والثقافي من جهة أخرى، حيث ستكون لبعض من هذه التداخلات موضوع حديثنا فيما سيأتي:

**II-1 النمو الاقتصادي والمتغيرات البيئية**

بفعل المشاكل البيئية التي أضحى يعاني منها نظامنا الإيكولوجي في الوقت الحالي، في مقدّمتها الاحتباس الحراري، اتساع ثقب الأوزون، والتي ظهر للعالم أجمع أن المتسبب الرئيسي فيها هي أنظمتنا الإنتاجية، وذلك عند سعي كل الاقتصاديات لتحقيق التنمية المنشودة، ظهر مصطلح التنمية المستدامة في نهاية القرن الماضي، والتي تعرّف على أنها تنمية تكون بإشباع الحاجات الحالية دون أن يكون ذلك على حساب قدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجاتهم[5]، فلقد أدّى السعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة إلى الإفراط في تسخير الطبيعة ممّا نتج عنه إحداث أضرار على البيئة، ويعتبر الاقتصادي Kuznets أوّل من تحدث عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة، وعبر عنها من خلال منحنى Kuznets للبيئة CKE والموضح في الشكل الموالي:

**الشكل رقم 01: منحنى** Kuznets **للبيئة** CKE

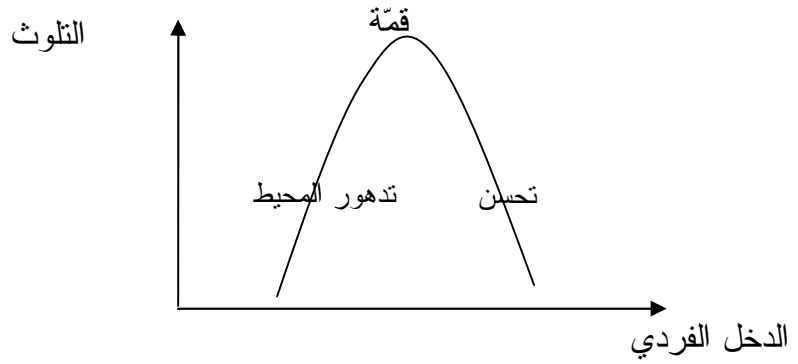


**المصدر**: Myriam Nourry, op.cit, p166.

افترض Kuznets وجود علاقة في شكل U معكوس بين تدهور المحيط والدخل الفردي، ففي بداية عملية النمو الاقتصادي يرتفع التلوث البيئي وبذلك يتدهور المحيط لأنّ الإنبعاثات الملوثة تزداد بقدر ما يتسع حجم النشاط الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي في هذه المرحلة (الجانب المتصاعد من CKE) يميزه نمو القطاع الثانوي (الصناعة) والذي هو أكثر تلويثا للبيئة، في حين عندما تصل وتفوق الاقتصاديات مستوى معينا من الدخل الفردي (الجانب التنازلي من CKE) تتحول هيكلة الاقتصاد نحو سيادة القطاع الثالث (الخدمات) والذي هو الأقل تلويثا للبيئة كما تتحسن التقنيات الإنتاجية لتصبح أكثر نظافة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وفي بداية عملية النمو الاقتصادي دائما تكون العائلات محدودة الدخل لذلك فأي ارتفاع في هذا الأخير سيستخدم في الأكل والملبس، أي أن الهاجس الأساسي للسكان هو الاستجابة لحاجاتهم الأساسية دون الاهتمام بمشاكل المحيط، ولكن؛ ما إن يتحسن دخلهم، بفضل استمرار النمو الاقتصادي، حتى يبدؤون بالضغط على الحكومات من أجل حماية أحسن لمواردهم الطبيعية، فتظهر إلى الوجود سياسات بيئية صارمة تعمل على حماية المحيط مع تحقيق نمو اقتصادي.

يظهر من التحليل السابق بأنّ CKE تقدم سيناريو متفائلا للعلاقة نمو اقتصادي- بيئة مفادها أنّ النمو الاقتصادي لا يتعارض مع حماية البيئة، وذلك بعد تحقيق قدر معين من النمو يكون كافيا لجعل أفراد

المجتمع يهتمون بجودة المحيط، فلا نضطر للمفاضلة بين هذين المتغيرين، ولكن هذا التحليل لا يخلو من الانتقادات الاقتصادية والبيئية خصوصا في حالة الدول النامية التي يمكن إجمالها في النقطتين التاليتين:

عادة ما تتخصص البلدان ذات الدخل الضعيف في إنتاج الصناعات الملوثة لتصبح بذلك مراسي للتلوث، فمن خلال غياب تقنين بيئي صارم بها تنجح الدول المتقدمة في نقل نشاطاتها المضرة بالبيئة لهذه الدول، فـ: CKE لا تعكس سوى نقل التلوث من البلدان المتقدمة نحو الفقيرة بفعل العولمة التجارية؛

فكرة CKE تقوم على أن العلاقة نمو اقتصادي- بيئة تبدأ من النمو الاقتصادي نحو مؤشر تدهور بيئي، ولا توجد تغذية مرتدة feed-back وكأنّ التدهور البيئي لا يؤثر على النمو الاقتصادي، فالتلوث يؤثر على صحة وبالتالي على إنتاجية الأعوان الاقتصاديين والموارد الطبيعية، ومن ثم يؤثر على مصادر النمو الاقتصادي•. هذا من جهة، ومن جهة أخرى ووفقا لمنطق CKE فإن الدول بإمكانها مواصلة تحقيق النمو الاقتصادي دون التخوف على وضعية المحيط (عند الاقتراب من القمة: انظر الشكل رقم 01)، فهي بذلك تناست أنه لا يمكن أبدا العودة إلى التوازن الإيكولوجي السابق، فمثلا إذا حصل انقراض أنواع من الكائنات الحية فلا يمكن استرجاعها.

يمكن القول إنه ليس بالضرورة اتباع نفس العلاقة السابقة (نمو اقتصادي- بيئة) في حالة الدول النامية، هذا من جهة، كما على كل الدول سواء كانت نامية أو متقدمة أن تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن في نفس الوقت تبقى ضمن حدود معقولة للتلوث البيئي، فإذا كان النمو الاقتصادي سيحدث أضرارا على البيئة لا يمكن مراجعتها فيما بعد فعندئذ ينبغي التضحية بالنمو الاقتصادي.

**II-2 احتمالات الهجرة وعلاقتها مع مستوى رأس المال البشري كمصدر للنمو الاقتصادي**

عادة ما تكون تركيبة التدفقات البشرية من المهاجرين، خصوصا من الدول المتخلفة نحو تلك الأكثر تقدما، متحيزة لصالح أولئك الأكثر تأهيلا وهي الظاهرة المتعارف عليها بـ"هجرة الأدمغة"، لأن الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب يد عاملة كثيفة غير ماهرة يتم نقلها إلى الدول المتخلفة بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بها، وتبقى النشاطات التي تتطلب مستوى تأهيليا معينا تجلب إليها أيدي عاملة أجنبية (عادة من الدول النامية) خصوصا مع مشكل شيخوخة المجتمع الذي تعاني منه الدول المتقدمة، وعلى هذا الأساس فالأفراد الذين يختارون أقصى استثمار في التربية والتكوين تكون لديهم احتمالات هجرة مرتفعة، وهو ما يؤدي بنا إلى القول بوجود احتمالات لهجرة الأعوان الاقتصاديين، على أساس أن الفرد عادة ما يتخذ قرار الهجرة أو البقاء في بلده الأصلي خلال المراحل الأولى من حياته، سيكون في صالح النمو الاقتصادي لأنّه سيرفع من رأس المال البشري للاقتصاد وهو ما يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد كما تكلّم عنه الاقتصادي Lucas في نماذج النمو الاقتصادي الداخلي، كما سيجنّب الاقتصاد الوقوع في مصيدة التخلف، والتي تعرّف على أنها الوضعية التي من خلالها تكون حصة ضعيفة من الأفراد (2.5% تقريبا) يستثمرون في رأس المال البشري[6]، إلا أن تأثير السياسات الحكومية هنا سيكون له الأثر الكبير في تشجيع الأفراد أو رفضهم الاستثمار في رأس المال البشري، إذ تتدخل هذه الأخيرة عبر سياسات لإعادة توزيع المداخيل سواء لصالح الطبقة الأكثر تكوينا، وبالتالي تشجيع الأفراد على اكتساب المعارف، أو اعتماد سياسات إعادة توزيع لصالح غير المتكونين أي عدم تشجيعهم على ذلك، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن 03 أنظمة سياسية- اقتصادية، والتي ستكون محدّدة لقرارات الأفراد فيما يخص درجة تكوينهم، ومنه احتمالات هجرتهم إلى الخارج[7]:

**النظام التطويري**Le régime progressiste: في ظل هذا النظام ترفع الحكومة بصفة قصوى من الدخل المتوسط للمجموعة غير المتكونة

(مستوى رأس مالها البشري ضعيف)، أي أن توزيع الدخل يكون لصالح الأفراد الأقل تكوينا؛

**النظام النخبوي**Le régime élitiste: في هذا النظام ترفع الحكومة بصفة قصوى من دخل المجموعة المتكونة، أي أنه نظام متحيز لصالح نخبة المجتمع؛

**النظام الديمقراطي**Le régime démocratique: في ظل هذا النظام تؤدي المنافسة السياسية إلى تبني سياسة التوزيع التي يرغب فيها الناخب الوسيط في المجتمع (الذي يتوسط المجتمع بالمفهوم الإحصائي).

على هذا الأساس فإنّ ربط احتمالات الهجرة مع طبيعة النظام السياسي- الاقتصادي المتبع تسمح لنا بالحديث عن النتائج الآتية:

- في النظام النخبوي وفي ظلّ وجود احتمالات قوية للهجرة، فإن حصة السكان الذين يختارون مستوى مرتفعا من التربية والتكوين تزداد، وهو ما سوف يكون في صالح النمو الاقتصادي، وبالتالي ينخفض الدخل المتوسط لأفراد النخبة، فتلجأ بذلك السياسات الحكومية إلى تقليص حجم السكان الأكثر تكوينا عبر عدم تشجيعها للاستثمار في التربية والتكوين؛
- في النظام الديمقراطي، تكون العلاقة بين الهجرة والنمو الاقتصادي تبعا لوضعية الناخب الوسيط في المجتمع، فلاحتمالات هجرة ضعيفة فإن الناخب الوسيط ينتمي لمجموعة الأقل تكوينا، أي الذين اختاروا عدم الاستثمار في التعليم، فتختار بذلك الحكومة سياسة إعادة توزيع تقترب من النظام التطويري، أي الذي يتحيز لهذه الفئة، لضمان بقائها في الحكم، وابتداء من احتمال هجرة معين ينتقل الناخب الوسيط لمجموعة الأكثر تكوينا فتختار الحكومة معدل إعادة توزيع يقترب من ذلك الخاص بالنظام النخبوي.

إذن؛ يمكن القول إنّه ومع وجود احتمالات ضعيفة للهجرة فإن "هجرة الأدمغة" تولد نموا اقتصاديا قويا مع عدم مساواة (تحيز لصالح النخبة)، وانطلاقا من احتمال هجرة معين، فإن ذلك سيشجع النمو

الاقتصادي ويقلص من اللّامساواة مهما كانت طبيعة النظام السياسي-الاقتصادي المتبع.

**II-3 الديمقراطية، اللّامساواة (الفقر) والنمو الاقتصادي**

مع انفتاح الأنظمة السياسية في العالم أصبح لدى الاقتصاديين رغبة في دراسة التداخلات بين توزيع الدخل الذي يتأثر كثيرا بالإطار السياسي للمجتمع مع النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار نجد عدة نماذج نظرية قامت بدراسة العلاقة الثلاثية: ديمقراطية- لامساواة -نمو اقتصادي سنتطرق إليها فيما سيأتي ذكره[8]:

النماذج النظرية الأولى المحددة للعلاقة: ديمقراطية- لامساواة- نمو اقتصادي: يتعلق الأمر بنماذج:

Alésina – rodrick(1994), Persson-tabellini(1994), Bertola(1993):

تنطلق فكرة هذه النماذج من أنّ إعادة التوزيع تثبّط عملية تحفيز النمو الاقتصادي، فتبعا لوضعية الناخب الوسيط في المجتمع مقارنة بالمتوسط•، فمن المفروض على الدولة (عبر سياستها الاقتصادية وأساسا من خلال وظيفة إعادة توزيع المداخيل) أن تسعى للحصول على توزيع عادل للمداخيل للقضاء على الفقر، غير أن ذلك ليس ما تقوم به كل الحكومات، لذلك قد نجد سياسات إعادة التوزيع تكون لصالح الأغنياء وعلى حساب الفقراء عندما يكون الناخب الوسيط ينتمي إلى مجموعة الأغنياء، فتزداد الفروقات في المداخيل وترتفع بذلك ضغوط إعادة التوزيع في المجتمع، فتلجأ الحكومات (لغرض إسكات الجبهة الاجتماعية) إلى رفع الضرائب على الأرباح مثلا لتمويل زيادة التحويلات، فيتقلص بذلك الاستثمار، ومن ثم النمو الاقتصادي، وبالتالي نجد أنّ التحرير السياسي (الديمقراطية) ستسمح للطبقات الفقيرة أن تنتخب فترفع من ضغوطات إعادة التوزيع، وهو ما ينجم عنه أثر سلبي للديمقراطية على النمو الاقتصادي وأثر إيجابي للديمقراطية على اللّامساواة، فجرعة من اللّامساواة تكون في صالح النمو الاقتصادي كما أن قدر قليل من الديمقراطية يكون في صالح النمو الاقتصادي، إلاّ أنه وبقدر ما ترتفع درجة الدّمقرطة بقدر ما يتقلص هذا الأخير[9].

النماذج الحديثة للعلاقة: ديمقراطية- لامساواة - نمو اقتصادي:

يتفق الجميع اليوم على أن للمتغيرة السياسية وزن كبير في التحليل الاقتصادي، وهناك من النماذج، والتي ستكون موضوع حديثنا فيما سيأتي، من حاولت دراسة أثر الدمقرطة السياسية على سياسات إعادة التوزيع ومن ثم النمو الاقتصادي، ويتعلق الأمر بالنماذج التالية[10]:

نموذج Ades وVerdier (1996): ميّز هذان الباحثان بين نوعين من الأعوان: أعوان اقتصاديين ينتمون إلى الطبقة الغنية يستطيعون دفع تكلفة الدخول إلى السياسة ويكوّنون النخبة التي تحكم، يتقاسمون الرّيوع المتولدة عن السلطة في المجتمع انطلاقا من سياسة متحيّزة في الحكم، وبالمقابل هناك أعوان ينتمون إلى الطبقة الفقيرة يتحمّلون الضرائب دون الاستفادة من الريوع، فيحدث بذلك نقل ما بين الأجيال للسلطة السياسية من أعوان النخبة الحاكمة إلى ورثتهم ليشكلوا بذلك النخبة الحاكمة في المستقبل، فيحدث صراع بين الكتليتين الفقيرة والغنية؛

نموذج Acemoglu وRobinson(1997): وأصل هذا النموذج التحليل السابق بتأكيد أن الطبقة السياسية الفقيرة تبادر إلى تحقيق نقلة ديمقراطية، وتجنبا لحدوث ثورة في المجتمع تبادر النخبة الحاكمة إلى الدمقرطة، والتي يمكن النظر إليها على أنها التزام بإعادة التوزيع فتقل الفروقات وينخفض مستوى الفقر؛

نموذج Bourguignon وVerdier(1997): بالنسبة لهذين الباحثين بإمكان النخبة الحاكمة أن تبقى في السلطة عن طريق تكوين أعضاء من الطبقة الفقيرة والذين لا يستطيعون القيام بذلك بأنفسهم نظرا لمشاكلهم المادية، وذلك قصد الاستفادة من الوفورات الخارجية لتراكم رأس المال البشري بمفهوم Lucas فيرتفع بذلك النمو الاقتصادي، ويدفع أعضاء النخبة الحاكمة تكلفة اقتصادية مباشرة ناتجة عن تكوين الفقراء وتكلفة سياسية غير مباشرة تتمثل في خسارة محتملة للسلطة السياسية بسبب وجود مجتمع أكثر تكوينا ووعيا؛

نموذج Robinson (1997): تكون إشكاليته مشابهة لهما، فقد اعتقد أن الهيئة الحاكمة بإمكانها الاستثمار في رأس المال العمومي (هياكل قاعدية، وسائل الاتصال...الخ)، وهو ما سيرفع من الإنتاجية الكلية للاقتصاد بمفهوم Barro والذي من شأنه التقليل من احتمالات الثورة السياسية والاجتماعية.

من النّماذج السابقة القديمة والحديثة، نخلص إلى وجود عدة أنظمة لإعادة التوزيع، فعندما يكون الاقتصاد غنيا ودرجة اللّامساواة عالية تحدث عملية تعليم وتكوين للمجتمع قصد الرفع من رأس المال البشري للاقتصاد بالإضافة إلى دمقرطة سريعة مصاحبة لنمو اقتصادي مستمر، وعلى العكس من ذلك، في ظل اقتصاد فقير مع درجة عالية من اللّامساواة تصبح تتركز فيه السلطة في يد فئة صغيرة من المجتمع بدون تعليم ولا نمو اقتصادي، أخيرا إذا كان الاقتصاد متوسط الدخل مع درجة معقولة من اللّامساواة تظهر طبقة اجتماعية ثالثة متوسطة يتم تكوينها من طرف الطبقة الغنية قصد الاستفادة من الوفورات الخارجية للتربية والتكوين دون فقدان الرقابة السياسية عليها.

**II-4 الحكم الراشد كركيزة أساسية للتنمية البشرية المستدامة وعلاقته بالنمو الاقتصادي**

ورد في بيان الأمم المتحدة للتنمية PNUD لسنة 1999 أن التنمية البشرية المستدامة تقوم على 05 ركائز أساسية[11]: القضاء على الفقر، خلق مناصب عمل ووسائل تواجد دائمة، عدم إقصاء المرأة، حماية المحيط، الحكم الراشد، فلا تتحقق تنمية مستدامة إذا لم تستوف أحد هذه الركائز مع التركيز على الحكم الراشد على أنه المحدد لبقية الركائز، والذي يقوم على 07 خصائص أساسية[12]: الشرعية السياسية وتحمل المسؤوليات، حرية التجمع والمشاركة، وجود نظام عدالة فعّال، تحميل المسؤولية للبيروقراطيين، حرية الإعلام والتعبير التسيير الفعال والناجع للقطاع العمومي، التعاون مع التنظيمات الموجودة في المجتمع، فالحكم الراشد إذن هو الطريقة التي تمارس بها السلطة في التسيير العمومي للموارد الاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق التنمية، كما أنّ المعنيين

بتطبيق مقاربة الحكم الراشد هم الهيئات المخوّل إليها إدارة الشأن العام، والتي ترتبط مع النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على مصادر هذا الأخير، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي (الشكل رقم02):

**الشكل رقم02: العلاقة بين هيئات الحكم والنمو الاقتصادي**

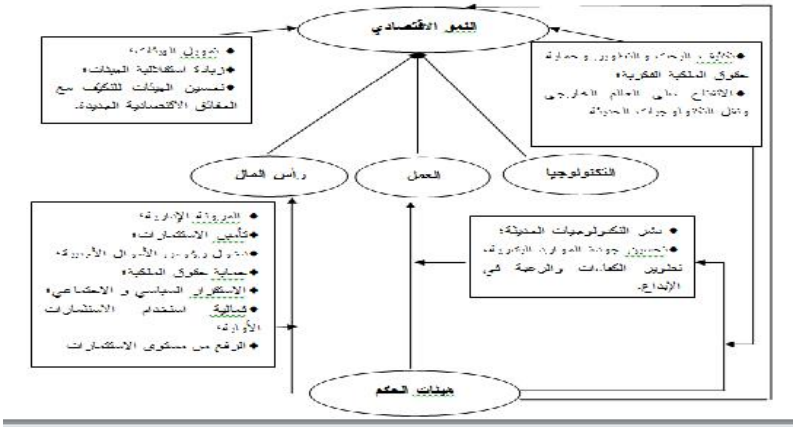


المصدر: من موقع http://www.imf.orgexternalcountrycivrr2007

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن هيئات الحكم تؤثر على مصادر النمو الاقتصادي التقليدية، فهي تؤثر على عنصر العمل عبر عملها على تطوير قدرات المجتمع من الموارد البشرية الكفءة، وكذا تقوية الرغبة في الإبداع لدى هذا العنصر الذي يعول عليه في تحريك عجلة الإبداع، كما تؤثر على عنصر رأس المال من خلال رفعها من حجم ومستوى الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، بالإضافة إلى عملها على توفير المناخ الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي لذلك، بالإضافة إلى تأثيرها على عنصر التكنولوجيا عبر تكثيف وتشجيع جهود البحث والتطوير وكذا نقل التكنولوجيات الحديثة إلى الداخل، وباعتبارها تؤثر على مصادر النمو الاقتصادي، فينبغي العمل على ضمان تمويلها حتى تستطيع أداء مهامّها، كما ينبغي ضمان استقلاليتها عن كلّ أغراض أخرى قد تحيد بها عن هدف ضمان استمرارية النمو الاقتصادي لغرض التنمية الشاملة، بالإضافة إلى العمل على التطوير الدّائم لها حتى

تستطيع مواكبة التحديات الاقتصادية المنوطة بها في كلّ مرحلة، فالعلاقة إذن يمكن تلخيصها في كون أنّ هيئات الحكم التي تمارس حكما راشدا تكون فعلا في خدمة النمو الاقتصادي الحقيقي والمستمرّ.

## خَاتِمَة

في ختام هذا المقال يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو ظاهرة ليس بالسهولة بما كان دراستها لما لها من تداخلات مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكذا الاجتماعية وخصوصا السياسية والثقافية في وقتنا الحالي. فالسياسات الاقتصادية لم تعد أهدافها محصورة في الأركان الأربعة للمربع السحري، وإنما أضحت تخضع لمتطلبات الوضع الاقتصادي، الاجتماعي وكذا السياسي الراهن، وعلى هذا الأساس كان لزاما علينا الإشارة إلى هذه العلاقات، فقد خلصنا من المقال إلى وجود علاقة قوية بين مسألة حقوق الملكية الفكرية كآلية قانونية لحماية الابتكارات ودرجة حافزية هذه الابتكارات الضرورية للنمو الاقتصادي، والذي لم يعد بذلك يقوم على قواعد المنافسة التامة، كما اتضح لدينا أن علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي ترتبط بدراسة التغيرات الهيكلية التي يولدها هذا الأخير على هيكل الشغل في الاقتصاد، وبالنسبة للانشغالات البيئية فقد انتهينا إلى أنه ينبغي على الحكومات السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي مع البقاء ضمن حدود معقولة للتلوث البيئي، حيث الأضرار البيئية هنا يمكن مراجعتها، أما فيما يخص المتغيرات الاجتماعية ولسياسية الأخرى، مثل الهجرة، فوجدنا أنه وباختلاف طبيعة النظام السياسي المتبع، فإن وجود آفاق للهجرة داخل البلد يشجع النمو الاقتصادي لأنه يساعد على تراكم رأس المال البشري، كما تبين لنا عند الدراسة وجود أثر سلبي للديمقراطية على النمو الاقتصادي لأنها تشجع على تبني سياسات إعادة التوزيع، وبالمقابل فإن جرعة من الفروقات تكون في صالح النمو الاقتصادي، وبما أن الديمقراطية هي ركيزة أساسية من ركائز الحكم الراشد فوجدنا أن هيئات الحكم التي تطبق مبادئ الحكم الراشد تكون في خدمة النمو الاقتصادي الدّائم والمستمر.

## الهوامش والمراجع المعتمـــدة

(1) Patricia Crifo Tillet, "l'analyse de l'innovation dans les modèles de croissance endogène", revue défense nationale, volume XIV2, 1999, paris, p191.
(2) Patricia Crifo Tillet, op.cit, p191.
(3) Fabient Tripier, "croissance et chômage à long terme", papier du laboratoire d'économie de management des Nantes-Atlantique, revue économie et prévision, mars 2008, p57.
(4) J.C.I.Gilardi, "les effets de la croissance économique sur l'emploi" cahier de l'institut des sciences mathématiques et économiques appliquées, revue économie et société, série AB, N°11, 1980, p114.
(5) Myriam Noury, la croissance économique est-elle un moyen de lutte contre la pollution, les enseignements de la courbe de "Kuznets "environnementale, revue française d'économie, N°3/vol XXI, 3=éme trimestre, janvier 2007, p138.
(6) Frédéric Docquier, Hillel Rapport, "croissance, redistribution et inégalité dans un modèle de fuite des cerveaux", revue économique, vol50, N°3, mai 1999, p 501.
(7) ibid.
(8) Thierry Verdier, développement récents en économie politique de la croissance, revue économique, vol50, N°3, mai1999, p491.
(9) David Kolacinski, "inégalité, croissance et répartition des libertés entre riches et pauvres, revue d'économie appliquée, tome LVI, N°2, juin 2003, p188.
(10) Thierry Verdier, op.cit, p494-495.
(11) Albert Monlonkou, "corruption, inflation, croissance et développement humain durable, ya-t'il- un lien?", revue monde en développement, vol 31, N°123, 3=éme trimestre, 2003, p89.
(12) tiré du cite: http://www.imf.orgexternalcountrycivrr2007, consulté le 15/03/2011.

• مؤرخ اقتصادي وحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1993.

• على سبيل المثال: تدهور نوعية المياه والهواء تحدث وفيات قبل الميلاد، إنتاج الصيد البحري ينخفض مع تلوث المياه، المردودية في القطاع الزراعي تنخفض مع ارتفاع درجة الملوحة وإجهاد الأراضي...الخ.

• الوسيط يقصد به هنا الوسيط الحسابي Me والمتوسط يقصد به المتوسط الحسابي $\bar{X}$، ففي حالة توزيع طبيعي أي عدالة في توزيع المداخيل بين الأعوان الاقتصاديين فنكون بذلك في حالة توزيع متماثل، أي: Me= Mo= $\bar{X}$ وبقدر ما ترتفع اللّامساواة فإن وضعية العون الوسيط تبتعد عن المتوسط.